

وطرحت ديانا جَبَّور سؤالاً معاكساً، خلصت من خلاله إلى القول: «حينما يتوقف القطاع العام، فهل سيستمر الخاص؟ الإنتاج السوري سينكمش، وينفرد المنتجون الصغار بالسوق، وهذا يعني القضاء كلياً على الدراما، وتكريس صورة سيئة لها، تؤدي إلى انفضاض الجمهور عنها». ولخصت رؤيتها لحل أزمة التسويق قائلة: «الحل ليس عند الآخر، بل لدينا، بإيجاد شكل من أشكال الاتحاد بين الموزعين السوريين، يضع ضوابط، واليات للتوزيع، تمنع المضاربة، بالتوازي مع رفع معايير القبول لدى التلفزيون السوري، لأن العرض المحلي هو أساس منجاة المنتج الصغير من الخسارة، وحينما نتشدد في معايير العرض على المحطات الوطنية، نقطع الطريق أمام تسرب الرداءة إلى الشاشة، كما أن رفع سعر شراء المنتج اللائق، يبقى عين المنتجين السوريين على السوق المحلية، وبالتالي نتحاشى الارتهاق لسوق يناقضنا فكرياً».

استكمالاً لتلمس آفاق الحل، عقدت جمعية «عين الفنون» في دمشق ثالث جلسات منتداهما الثقافي أخيراً، ودعت إليه «الأخبار» لحضور المناقشات التي تركّزت حول «تحديات صناعة الدراما السورية، وأفاقها المستقبلية»، بمشاركة كتاب، ومخرجين، وممثلين، وإعلاميين سوريين، تناولوا واقع دراما أصبحت بحسب وصف الكاتب حسن م. يوسف كـ «اليتيمة على موائد اللثام».

كذلك، تطرقت النقاشات إلى أزمة النصوص، وجودة المنتج الدرامي، وعدم وجود «أليات حقيقية أو كاملة لهذه الصناعة»، وأزمة التسويق بطبيعة الحال. وهنا كانت المداخلة الأبرز لضيف المنتدى المنتج والموزع اللبناني جمال دوبا. طرح الأخير فكرة إيجاد تحالفات بين أصحاب محطات ومنتجين سوريين، عراقيين، لبنانيين، فلسطينيين، أردنيين، وسوريين، لتجاوز الأزمة، وتستهدف هذه التحالفات سوقاً «يقارب عدد جمهوره المستهدف الـ75 مليون نسمة، تتشابه قضاياهم، وهمومهم، وواقعهم، باعتبار الدراما السورية تشكل عمق بلاد الشام»، مع إمكانية البحث عن سوق مشترك «سوري، لبناني، مصري»، وآخر يستهدف «الشام وبلاد المغرب العربي». ولفت إلى أهمية «الاستثمار في الميديا الرقمية، كسوق بديل للعرض، يوفر إيرادات تفوق عوائد الأسواق التقليدية، وعدم الاستثمار فيه يمثل خطيئة كبرى».

بُعيد انتهاء نقاشات المنتدى، وفي انتظار ما سيصدر عنه من وثيقة تلخص نقاشاته، يتم وضعها بين أيدي المعنيين؛ قال دوبا في مداخلة له «الأخبار» إن «سوريا فوّتت فرصتها الذهبية أيام ذروة الدراما السورية في عام 2008. يومها، كان ممكناً خلق سوق داخلي من محطات التلفزة، ووضع ضريبة على استهلاك المواد البصرية والإذاعية (Audiovisual)، وتجديرها كما تفعل بريطانيا لتدعيم هذا القطاع (البنية التحتية التقنية، الإنتاج، وتوسيع نطاق البث)، ويمكن استدراك ذلك اليوم بأن تلعب الدولة دوراً كبيراً في خلق أسواق رقمية أمام الدراما السورية، والاستثمار فيها، كالبث عن بدائل إعلانية عبر الصفحات الرقمية، بعيداً عن شركات الاتصالات الكبرى والبنوك، وتنشيط هذا السوق، كسوق إعلان داخلي يدر أضعاف الإعلان الخارجي».

وأعرب المنتج والموزع اللبناني لـ «الأخبار» عن ثقته بأن «فرص الدراما السورية تسويقياً لم تنته، بوصفها حالة أصيلة في قلب بلاد الشام، فهذه ليست المرة الأولى التي تواجه فيها أزمة، وربما لن تكون الأخيرة، وكل ما تحتاج إليه هو إعادة تنظيم الصوف».

الرديئة، ويعاد النظر في شرائح الأسعار استناداً لتقييم ثان بعد العرض تصنفها على أساس فئات، وهذا من شأنه أن يرتقي بصناعة الدراما، وخلق تنافس حقيقي بين الشركات». وختم عدنان حمزة بالقول: «ذلك قد يكون أحد الحلول السريعة، وليس الحل هو مراكمة الإنتاج بينما يبدو الطلب قليلاً جداً».

الدور الأساسي للدولة في إيجاد الحلول لأزمات الدراما السورية، ومنها التسويق؛ من بين القضايا المطروحة للنقاش جديداً خلال المرحلة الحالية. وهذا ما سألنا عنه ديانا جَبَّور المدير العام في المؤسسة العامة للإنتاج التلفزيوني والإذاعي «سوريانا»، بوصفها ممثلة للقطاع العام. تجيب جَبَّور: «ما يجب علينا فعله، هو ما نقوم به حقيقة في مواصلة إنتاج أعمال مميزة، تتبنى وجهات نظر تعبر عن دورنا، وحضارتنا، وواقعنا، ورؤيتنا للمستقبل، وتأمين الاحتياجات الفنية المطلوبة لتلك الأعمال، وتشغيل أكبر عدد ممكن من الفنانين والفنيتين، لأن هؤلاء هم عماد هذه الصناعة». لكنكم تخضعون كمؤسسة لأليات القطاع الخاص نفسها في التجاوب مع معطيات السوق، مما قد يؤثر في هذا المضمون؟ تجيب: «الارتهاق لمتطلبات السوق شيء مختلف عن السعي للتسلل إليه. نحن نحاول في النهاية أن نثبت أفكارنا ورسائلنا عبر أعمالنا الدرامية. ولكن إذا بقيت هذه الأفكار أسيرة دائرة مغلقة من المتلقين، فإن الرسائل لن تصل، وما نفعه هو الموازنة بين نوعية أعمالنا، بمعنى أن تكون لدينا أعمال ذات مضمون فكري، حضاري، وسياسي مباشر أحياناً، وأخرى مضمونها اجتماعي لكنه ينحاز للمواطن السوري. أما موضوع الشراء فلا أحد يمكنه ضمانه سلفاً

أغلق السوق الخليجي لاعتبارات سياسية بشكك شبه كامل في وجه الدراما الاجتماعية

ضرورة الاستثمار في الميديا الرقمية كسوق بديل للعرض، يوفر إيرادات تفوق عوائد الأسواق التقليدية (جمال دوبا)

في ظل مقاطعة المحطات، وإلا لما كان معظم المنتجين مندوباً بخسائر فادحة هذا العام والذي سبقه». ماذا عن زيادة الإنتاج في ظل نقص الطلب؟ أنتم أنتجتم قرابة سدس الإنتاج السوري الموسم الفائت على سبيل المثال، ألا يمكن أن تشكل زيادة الإنتاج في ظل نقص الطلب نوعاً من الإضرار للسوق، يساهم في محدودية أسعار الشراء؟ «هذا الكلام صحيح في ما يخص الإنتاج الرديء، لكن الإنتاجات اللائقة لا يمكن أن تحدث الأثر السلبي الذي تحدثت عنه، فإنتاج عمل ضخم بمعيار السوق في القطاع الخاص قد يتكلف حوالي مليوناً ونصف مليون دولار، وهذا يعادل تقريباً كامل الميزانية المالية السنوية للمؤسسة، بينما ننتج نحن بهذا المبلغ خمسة أو ستة أعمال، الشرط الإنتاجي فيها ليس مقترراً أمام الكاميرا، رغم كون أجور الفنانين والفنيتين منخفضة قليلاً، لكننا شركاء مع الجميع في حماية هذه الصناعة، التي لا يحمها إنتاج واحد حتى لو كان ضخماً بل بإبقاء العجلة دائرة، وغير ذلك فإن الفني سيغادر البلاد، بعدما غادرت بعض نجوم الصف الأول، عندها سنضطر للتأسيس من الصفر، بعدما يكون الآخرون قد تجاوزونا، والدراما الأردنية، أو السينما الجزائرية خير مثال».



من «باب الحارة 8»

الحلول التي قد تعيدها إلى أفضل حالاتها». وللحد من الخسائر، وفي ظل «عدم وجود محطات سورية كما في مصر، وبالتالي سوق يمكن أن يساهم في نمو هذا القطاع»، دعا رئيس مجلس إدارة شركة «ايه. بي. سي» إلى إعادة النظر في طريقة الدعم الذي تقدمه الحكومة السورية للدراما، عبر «رفع القيمة الشرائحية للأعمال، وأن يكون الشراء بناء على رأي لجان مشتركة تتكون من أسماء مختصة (فنيين ونقاد) تنتقي ما ستعرضه قنوات الإعلام الرسمي مع نهاية كل موسم إنتاجي، مما يحول دون شراء الأعمال

الدراما للازدهار في بيروت، نتيجة للأزمة السورية». وتابع شرح وجهة نظره قائلاً: «كمنتجين سوريين، لا يمكننا الاستغناء عن سوق الخليج لأنه ليس لدينا سوى جهة رسمية واحدة تشتري إنتاجاتنا، وما تدفعه قد لا يغطي سوى نسبة قليلة من الكلفة، وبالتالي الاعتماد على السوق المحلي غير ممكن عملياً، والحل قد يكون في الـ «بان أراب» بعيداً عن الإسقاطات السياسية، وما يفرضه الواقع السوري درامياً، مع شعورنا العميق بالأسف لأن هوية الدراما السورية يتهددها الخطر بناءً على معطيات الوضع الراهن، ما لم نجد

ذات مسارات واحدة تقريباً، وتزيّف التاريخ، ولا تمت للواقع بصلة، وتسيء إلى المرأة السورية. بعد عملين ضخمين، الأول «بانانتار الياسمين» (2015) الذي نجح في عرضه على محطات عدة أهمها ÖSN وديبي، ويستعد حالياً لينافس فيه على جائزة «إيمي أورد» العالمية، والثاني «أيام لا تنسى» (2016)، أنتجه بالشراكة مع «سوريانا» للتوزيع والإنتاج الفني» ولم يحظ بفرص عرض عادلة الموسم الفائت، فتأجل تسويقه لما بعد شهر رمضان؛ بات حمزة يتحلى بواقعية فرضتها «دورة التاريخ التي أعادت صناعة